العدد(1431) السنة السادسة -الثلاثاء (10)شباط 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

ملف الأغذية المستوردة في أسواقنا

بعضها منتهي الصلاح وأخرى فاسدة

بغداد / سها الشيخلي
تصوير / مهدي الخالدي

الأغذية الفاسدة، أو المنتهية الصلاح، صارت تشكل هاجساً للمواطن، فبات يتوجس كثيرا قبل أن يقدم على شرائها. فأسواقنا المحلية تستقبل يوميا منتجات غذائية متنوعة، خاصة المستوردة، ومشكلة بعض هذه المنتجات منتهية الصلاح أو فاسدة حيث تم التلاعب في تاريخ صلاحها. ومن هذه الأغذية المعلبات كافة، ومنها لحوم وأجبان وحلويات ونساتل وبسكويت. وليس أمام المواطن الا أن يتساءل عن دور الجهات الرقابية أولا والصحية ثانيا في حماية المستهلك من التأثيرات الجانبية لتناول تلك المنتجات ، وقد باتت تهدد صحة المواطن حالها حال العبوات الناسفة. واذا كان الامن سابقا هو الشغل الشاغل للدولة فهو اليوم قد شهد تحسنا ملموسا، وصار من الضروري الالتفات الى امور اخرى تخص صحة المواطن. والمتتبع للشان الاقتصادي قد يؤشر خطورة ما تعرضه اسواقنا من معلبات غير صالحة للاستخدام البشري، اضافة الى لحوم مجمدة وأطعمة محضرة آنيا .. كل تلك الاغذية تعرض بكل حرية وفي متناول الجميع، وأسواقنا الشعبية التي لا تبعد سوى بضعة أمتار عن وزارة الصحة تعرض من الاطعمة المذكورة اطنانا دون رادع أو خشية المساءلة. والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف دخلت تلك المنتجات وأغرقت اسواقنا.. وهل من سبيل للحد من انتشارها؟ في هذا الملف ستسلط(المدى) ضوءا على هذه الظاهرة ومن جوانبها المختلفة، مع استطلاع وجهات نظر بعض المسؤولين والمواطنين وحسب ما سمحت به الظروف.

حالات تسمم عديدة

التأثير المباشر للأغذية الفاسدة أو منتهية الصلاح عادة ما يظهر على شكل تسمم يصيب المستهلك، وعند وجودنا المستمر في المستشفيات كنا نرى العديد من حالات التسمم تلك جراء تناول الاطعمة الفاسدة، ففي احد المستشفيات (الكاظمية) قالت لنا المواطنة ام غسان (ربة بيت) انها اشترت من اسواق باب المعظم عدة علب من (جبنة المثلثات)، من نوع (الدوبل) وبسعر ٧٥٠ دينارا للعلبة الواحدة التي تحوي ثلاثة طوابق من الجبنة، مع العلم ان سعر الصغيرة منها ذات الطابق الواحد الف دينار. وعندما تناولتها شعرت بالغثيان والمغص والقيء المصاحب للاسهال مما استدعى نقلها الى المستشفى. وعند التحليل ظهر انها مصابة بحالة تسمم .. وعندما سألناها لماذا لم تقرأ تاريخ صلاح تلك الجبنة قالت: لم يدون تاريخ الانتاج بل عبارة صالح للاستخدام لمدة سنة واحدة فقط.. ولا ادري متى تم انتاج ذلك الجبن ..

أما المواطن أبو عماد، وهو موظف متقاعد، فأخبرنا بما حدث له وقال انه اشترى عدة اكياس من مادة الحليب المجفف ولكن بعد تناولها شعر بالصداع والغثيان والقيء. وفي المستشفى أخبروه بأنه مصاب بحالة التسمم. وهذا أيضا ما جرى للمواطنة ام بشرى (معلمة) حيث قالت انها اشترت من عربة في الباب الشرقي علبة (نستلة) من اشهر الماركات بسعر الفي دينار، لتفرح بها اطفالها، ولكن عندما فتحتها وجدت لون القطع متغيرا الى اللون الباهت، وعندما تذوقتها وجدتها (عفنة) وحين ذهبت الى البائع وجدته قد غادر المكان بعربته. وتقول الحاجة (سنية) ربة بيت انها اشترت (دجاجة مجمدة) من اسواق جميلة من (جنبر) يبيع على الرصيف لحوما مجمدة ودجاجا مقطعا، وعندما عادت الى البيت واذابت عنها الثلج ظهر لون الدجاجة أزرق، وحين ذهبت بها الى البائع أنكر يبيعه الدجاجة، مؤكدا انه يبيع المواد المستوردة حديثا فقط.

أسواق متعددة

سوق باب المعظم، الذي يبعد مسافة قصيرة عن وزارة الصحة التي تضم قسم الرقابة الصحية، ويعتبر التأكد من سلامة الأغذية من أولويات عملها، كان فضاء خصبا لتسرب الأغذية الفاسدة أو المنتهية الصلاح . فأمام (جنبر) في ذلك السوق، وقف المواطنون يشترون أنواعا من المعلبات، لحوم (كوردن بيف، مارتدلا، صوصج)، وأجباناً منوعة منها المثلثات أو المعبأة في أقداح، وأنواعاً من مادة الحليب واللبن الرائب، وما لفت انتباهنا ان المشترين جميعا لم يكلف أي واحد منهم نفسه النظر الى تواريخ الصلاح لتلك المواد. صاحب (الجنبر) استاء من وقوفنا للمراقبة ... حتى انه شك في أمرنا ..وعندما اخبرناه عن مهمتنا استاء أكثر.. وتعلل اننا نريد قطع رزق الباعة المتجولين وان هذا حرام (وقطع الأعناق ولا قطع الأرزاق). واتهمنا، فوق ذلك، باننا (ناس بطرانة.. تبحث عن المشاكل). قلنا له انه يبيع المواد التالفة، وان امرأة تسممت جراء ذلك فرد غاضبا: وماذا يعني التسمم ما دام انها ما زالت على قيد الحياة ..! نافيا ان تكون تلك السيد ة قد اشترت منه هو بالذات تلك المادة .. وعندما سألناه عن مصدر تلك المعلبات قال بغضب انها من علوة جميلة .. وافعلي ما تريدين .. !!

وفي اسواق الشورجة الممتدة على شكل بسطيات على الرصيف، تعرض أنواع من المعلبات والأغذية وعبوات الحليب المبستر والأجبان والقشطة، وكانت تلك الأكياس تبدو منتفخة بشكل لافت للنظر. سألنا البائع ماذا تعني تلك الأكياس قال انهم يضعون مع الحليب (نوعا من الهواء) لكي لا يتلف .. ضحكنا من ذلك التبرير... وعندما سألناه عن مصدر تلك المواد قال بغضب انها من علوة جميلة!

علوة جميلة

في الشارع العام للمنطقة التي يطلق عليها علوة جميلة، وجدنا لافتات عديدة لوكالات استيراد الأغذية واللحوم، وكانت لنا معرفة سابقة باحدى الوكالات التي سهلت لنا الحديث مع التجار المستوردين. ولو لا ذلك لما استطعنا الحديث معهم، حيث قال تاجر استيراد اللحوم بانواعها والدجاج المجمد وبيض المائدة: نستورد اللحوم من مناشئ متعددة اهمها السعودية، سوريا، دول الخليج، وكل تلك اللحوم لا شائبة عليها لأنها مذبوحة على الطريقة الاسلامية. أوضحنا له أن المسألة لا تتعلق بطريقة الذبح، ولكن هناك لحوم تالفة ومنتجات غذائية منتهية الصلاح ومعلبات فاسدة، فهل يتم فحصها قبل دخولها الى الاسواق من مراكز الفحص الحدودية ؟

– نعم يتم أخذ عينة من كل مادة تدخل الحدود وتفحص، ولكن قد تكون تلك المواد التي اشرت اليها قد خزنت في مخازن غير ملائمة، او انها بقيت لدى البائع فترة طويلة لقلة الطلب عليها. فمثلا عند تفشي مرض انفلونزا الطيور تكدست في محالنا كل انواع الدجاج، ومن مناشئ لا يوجد فيها المرض، الا أن المشتري يبقى خائفا من المرض. وتعرضنا الى خسائر كبيرة. نحن بوصفنا تجاراً للحوم لا نقامر بسمعتنا في السوق.. ولكن أود أن اوضح لك ان بعض الطارئين على هذه المهنة (حالها حال كل المهن في الآونة الأخيرة) يمتلك المال فقط وليس الخبرة وزاحمنا نحن القدامى بأمواله الطائلة، وعلاقاته الواسعة. وهذا ما حدث في العهد السابق حيث استورد احد اركان النظام صفقة دجاج تالف وأرغم الوكالات على طرحها في السوق، ضاربا بعرض الحائط كل قيم المهنة.

تاجر ثان للمعلبات، رفض ذكر اسمه، قال: نستورد الأجبان بكل أنواعها، ولكن المشكلة ان بعض المواد سريعة التلف ومنها الألبان والأجبان، علاوة على بقائها في المراكز الحدودية لغرض فحصها. وبما ان اجواءنا حارة تفسد تلك العينة، وأحيانا تكون المادة المفحوصة صالحة للاستخدام الا ان تأخر وصولها هو سبب تلفها. نحن لا نستورد مواد على الحافة، ولكن بعض التجار يلجأون اليها لكونها رخيصة الثمن. وهناك انواع من القشطة تاريخ صلاحها مدون على العبوة بالتقويم الفارسي، ما يجعلنا بموقف حرج امام المواطن الذي لا يعلم بذلك.

قانون الحماية التجارية

التاجر عبد اللطيف الروضان اشار من جانبه الى ان الحصار الذي كان مفروضا على المستوردين العراقيين، وتركيز الاستيراد بيد الدولة بحجة الحماية التجارية، كل ذلك ادى الى تقليص الاستيراد وفرض ضرائب عالية على استيراد المواد الغذائية الا لبعض الافراد الذين هم من عائلة رأس النظام السابق. ثم انخفضت قيمة الدينار العراقي الذي كان في الاصل (مطبوعا) مقابل العملة الاجنبية، لذلك ارتفعت اسعار المواد الغذائية المستوردة بشكل كبير. وبعد سقوط النظام فتحت الابواب لدخول كل السلع والمواد مع تحسن طفيف للدينار العراقي وارتفاع مدخولات المواطن وخاصة شريحة الموظفين والمتقاعدين. وجمد قانون الحماية التجارية حيث بامكان التجار ادخال اية مواد او سلع دون حساب او رقابة، لذلك نشاهد السوق العراقية غارقة بشتى السلع المستوردة من المواد الغذائية، وقد اقبل المواطن على الشراء تعويضا عن الحرمان السابق.

وكان التاجر سعيد عبد الله قد فسر اقبال المواطن على شراء السلع دون تمييز بارتفاع الدخل وانتشار فرص العمل، حيث ذكر قائلا: الدخل المادي هو الذي يحدد القدرة الشرائية، وحمى الشراء لدى المواطن ارتفعت من دون التفكير في صلاح المادة المستوردة، وصارت ربة البيت تعد الوجبة بأصناف لم تكن موجودة في السابق. العائلة العراقية استفادت من حرية التجارة السائدة في اقتصادنا الحالي ولكن مردود ذلك هو ان اغلب المواد الغذائية المعروضة مغشوشة وتالفة مما يعرض حياة العائلة الى الخطر. وأذكر أنني عندما اخبرت امرأة عجوزا كانت تريد شراء جبنة مثلثات من الشورجة بأن هذه المواد معروضة في عز حرارة شمس الصيف قالت : ولماذا الخوف من الجبن ؟ وقد تناولنا نشارة الخشب و(الجص) مع الطحين في زمن الحرب.

لجنة وطنية للغذاء

كل هذه الهواجس والقصص عن انتشار المواد الفاسدة في أسواق بغداد، وربما في اسواق المحافظات الأخرى، حملناها الى المدير العام لمركز بحوث السوق وحماية المستهلك التابع لجامعة بغداد، الدكتورة منى الموسوي، ووجهنا لها السؤال عن دور الجهات المعنية الكثيرة التي تعمل في المركز من أجل حماية المستهلك، فردت قائلة:

–نلمس اهتماما كبيرا من تلك الجهات من خلال لجانها العاملة معنا، وهذا جاء نتيجة ضغط الاعلام الذي له دور في تحريك الجهات الرقابية. لحد عام ٢٠٠٧ كان دور تلك الجهات الرقابية يكاد لا يذكر. ولكن خلال عام ٢٠٠٨ لمست تطورا في عملهم من خلال نشاطهم في سحب السلع المتوفرة في الأسواق وتنشيط لجان وطنية تابعة للجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، وهي اللجنة الوطنية لدستور الأغذية واللجنة الوطنية للجودة، وهي لجان مهمة مشتركة، فيها خبراء من وزارات عديدة مع مشاركة فعالة من منظمات المجتمع المدني مثل منظمة الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق المستهلك) .

وحول نظرة المركز الى مشكلة اغراق السوق بالأغذية الفاسدة تابعت الدكتورة الموسوي قائلة: كانت هناك ضوابط، وحاليا هناك فيضان مستمر في البضائع من مختلف المناشئ في اسواقنا، وهي بنسبة ٨٠٪ ، منها غير خاضعة الى فحوص الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية للتأكد من جودتها وصلاحها للاستهلاك البشري. من هنا يجب ان يتوحد عمل الجهات الرقابية لا ان تعمل كل جهة على حدة، لوضع آليات قابلة للتنفيذ. هذه البعثرة في العمل والجهد لا تخدم احدا، ونحتاج الى المزيد من التنسيق، وحلاً لذلك قدمنا اقتراحا لتشكيل لجنة وطنية للغذاء والدواء ترتبط بمجلس الوزراء.

ما زال المستهلك بحاجة الى حماية لأن هناك انتهاكا كبيرا لحقوقه التي أقرتها المنظمات العالمية لحقوق الانسان. ومثل تلك الهيئة المقترحة موجودة في كل دول العالم منها امريكا و بريطانيا، وكذلك في الدول النامية العربية مثل الاردن ومصر و السعودية . اللجنة المختصة تلك يمكن تشكيلها على مراحل، الاولى – ممكن ان تكون بعد ٥ سنوات لتهيئة مناخ خاص لهذه الهيئة وتعمل على توحيد كل الجهود العاملة الآن للسلع والخدمات المعروضة في السوق، وتشجيع جميع القطاعات وتطويرها دعما للاقتصاد الوطني وحسن الانسيابية للسلع والخدمات .

٣– اقرار قانون منع الاغراق وحماية المنتج الوطني لانعاش الصناعة الوطنية العراقية عن طريق تذليل العقبات التي تقف في وجه نهوض صناعة وطنية تشكل موردا مهماً للدخل الوطني، سيما ان العراق غني بمصادر الخدمات الاولية المهمة، فضلا عن توفر الموارد البشرية المؤهلة والكفوءة للنهوض بالصناعة الوطنية.

وتشير الدكتورة الموسوي الى ان المركز وخلال مناسبات عدة وفي مؤتمرات كثيرة اوصى بادخال مفاهيم حماية المستهلك والتثقيف الاستهلاكي في مناهج وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، وتضمينها في مفردات حقوق الانسان اسوة بما هو معمول به في الدول العربية كاليمن وليبيا والمغرب. كذلك تفعيل دور الهيئة العامة للكمارك لتحديد عدد من المنافذ الحدودية التي تختص بادخال المواد الغذائية الى العراق، لاحكام السيطرة عليها وبالتنسيق مع الجهات الرقابية الرسمية المعنية بالموضوع لانجاز عمليات الفحص والتحليل المختبري للتأكد من صلاحها للاستهلاك البشري ومطابقتها المواصفات القياسية المعتمدة قبل دخولها الى الاسواق العراقية.

وكان المركز طالب بان تتألف الهيئة الوطنية للغذاء من جميع مؤسسات الدولة المعنية بصحة وسلامة الغذاء، بدلا من التعددية والازدواجية التي تعمل بها الان عدة وزارات وهي :–

١– وزارة الصحة، قسم الرقابة الصحية
٢– وزارة التجارة – مختبرات السيطرة النوعية
٣– وزارة التخطيط والتعاون الانمائي / الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية
٤– وزارة البيئة / مركز الوقاية من الاشعاع
٥– وزارة المالية / الهيئة العامة للكمارك
٦– وزارة الزراعة / الهيئة العامة للبيطرة والهيئة العامة لوقاية المزروعات

الى جانب الجهات الساندة الاخرى مثل وزارة العلوم والتكنلوجيا ووزارة البلديات ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الداخلية .

الدكتورة الموسوي

أوضحت أيضا ان هذه الهيئة يجب ان تكون مستقلة ذات شخصية اعتبارية ترتبط وبشكل مباشر برئيس مجلس الوزراء، ويتولى ادارة شؤون الهيئة مجلس ادارة برئاسة وزير الصحة وعدد من الوزارات ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة. وتناط بها جميع المهام الاجرائية والتنفيذية والرقابية التي تقوم بها الجهات القائمة حاليا. كما يكون للهيئة جهاز تنفيذي ملائم للمهام الموكلة اليها، وتشكل هذه الهيئة على مرحلتين تكون الاولى توطئة تشكيل الهيئة بينما تكون الثانية بداية عمل هذه الهيئة، اذ ان اقتراح تشكيل مثل هذه الهيئة يتزامن مع ما يتعرض له النظام الصحي والغذائي الى اخطر التحديات في ظل الانفلات السلعي الذي يشهده السوق. الهيئة سوف يناط بها القيام بالتنظيم والمراقبة والاشراف على الغذاء ووضع المواصفات القياسية الالزامية لها، سواء كانت مستوردة او مصنعة محليا بما يضمن للمواطن العراقي حقوقه الاساسية في الحصول على اعلى نوعية من الاغذية.

وطالب المركز في المؤتمر العلمي الثالث الذي عقد بمناسبة يوم المستهلك العالمي الذي صادف في ١٥ اذار عام ٢٠٠٨ اصدار تشريعات عدة اهمها :

١– اقرار قانون حماية المستهلك والذي يهدف الى ضبط وتهذيب الممارسات المتبادلة بين الاطراف المعنية التي تقدم السلع والخدمات وتقليل مخاطر العولمة السلبية على المستهلك من جهة، وعلى الاقتصاد الوطني من جهة اخرى .

٢– اقرار قانون المنافسة ومنع الاحتكار لما له من اهمية في خلق حافز لتخفيض الكلفة والسعر وتحسين الجودة بالنسبة للسلع

مركز بحوث السوق: هناك فيضان مستمر في البضائع من مختلف المناشئ في اسواقنا وهي بنسبة ٨٠٪ غير خاضعة الى فحوص الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية

تجار: اغلب المواد الغذائية المعروضة مغشوشة وتالفة مما يعرض حياة العائلة الى الخطر